

1624 دولاراً سعر أوقية الذهب في بورصة لندن

لندن - رويترز: تحدد سعر الذهب في جلسة القطع الصباحية في لندن امس عند 1624,00 دولارا للاوقية (الاونصة) انخفاضا من 1615,00 دولارا في جلسة القطع السابقة. وبلغ سعر الذهب عند الاغلاق في نيويورك 1620,09 دولارا للاوقية. وكانت اسعار الذهب قد شهدت تذبذبا خلال الفترة الماضية بين 1620 و1680 دولارا للاوقية وذلك بفضل ازمة منطقة اليورو والديون السيادية.

«جلوبال فاينانس»: «الوطني» ضمن قائمة أكثر 50 بنكا أماناً في العالم للعام 2012



شغل بنك الكويت الوطني المرتبة السابعة 34 ضمن قائمة «جلوبال فاينانس» لأكثر 50 بنكا أماناً في العالم للعام 2012، متقدماً على بنوك عالمية كبرى مثل بي ان بي باربا وسناتدر تشسارتريد وويلز فارغو ودويتشه بنك وكريديه سويس وبنك باركليز وكريديه أجريكول وغيرها. ويعتبر هذا التصنيف مخرجه لـ «الوطني» والكويت لكونه يعكس قوة البنك الوطني المالية ومكانته على الساحة العالمية، الى جانب استقرار وامان المناخ المصرفي في الكويت. يذكر ان بنك الكويت الوطني هو البنك العربي الوحيد الذي يحتفظ بموقعه ضمن هذه القائمة للمرة السادسة على التوالي.

6- توقف البنوك عن تمويل الأفراد والشركات عن شراء الأوراق المالية بسبب انخفاض القيم السعرية للأسهم، وبالتالي تعثر السداد وهو الأمر الذي أدى إلى تراجع في قدرة المتعاملين على الشراء. والمتبع للسوق يجد أن هناك تراجعاً ملحوظاً على مستوى متوسط القيمة النقدية التي تتدفق يومياً إلى سوق الكويت المالي، حيث بلغ المتوسط في تعاملات رمضان الماضي 12,8 مليون دينار مقارنة مع 13,4 مليون دينار في رمضان قبل الماضي، ورغم أن التراجع طفيف إلا أنه يشير إلى استمرار ظاهرة انخفاض القيمة النقدية للسوق خلال شهر رمضان عاماً بعد عام، فمتوسط قيمة التداول اليومي في رمضان قبل اندلاع الأزمة المالية كان يتجاوز الـ 100 مليون دينار.

● شريف حمدي

الاقتصادية

آخر أخبار الاقتصاد المحلية والعالمية زوروا موقعنا على www.alanba.com.kw/Business

بلغت 256 مليون دينار على مدار 20 جلسة

6 عوامل وراء تدني القيمة الإجمالية للتداول في رمضان

في رمضان قبل الماضي بنسبة تراجع بلغت 9,5٪. أعلى قيمة وكانت أعلى قيمة للتداول خلال شهر رمضان بلغت 25,7 مليون دينار وكانت في جلسة 26 يوليو وكانت جلسة استثنائية، أغسطس الماضي التي هوى فيها المؤشر إلى مستوى 5680 نقطة على وقع الضغوط البيعية التي شملت العديد من الأسهم القيادية والريخية على حد سواء. وعلى مستوى قيمة التداول فإنه على الرغم من أن مدة التداول في رمضان هي ذات القيمة، ويرجع السبب في ارتفاع قيمته التداول بهذا الحجم إلى قيام البنك ببيع أسهم الخريجة وحقق من خلالها ربحاً مبالغاً في 1,5 مليون دينار، وسجل السهم انشط تداولاته منذ أكثر من 3 سنوات تقريبا، كما شهد سهم الوطني تداولات قوية أيضاً في تلك الجلسة، حيث تم تداول

في قراءة لتداولات شهر رمضان الماضي نجد أن تعاملات سوق الكويت للأوراق المالية اتسمت بالتذبذب مع الجفوت إلى الانخفاض بشكل عام، وخلال تعاملات رمضان سجل المؤشر العام أدنى مستوى له منذ قرابة 8 سنوات وذلك في جلسة 12 أغسطس الماضي التي هوى فيها المؤشر إلى مستوى 5680 نقطة على وقع الضغوط البيعية التي شملت العديد من الأسهم القيادية والريخية على حد سواء. وعلى مستوى قيمة التداول فإنه على الرغم من أن مدة التداول في رمضان هي ذات القيمة، ويرجع السبب في ارتفاع قيمته التداول بهذا الحجم إلى قيام البنك ببيع أسهم الخريجة وحقق من خلالها ربحاً مبالغاً في 1,5 مليون دينار، وسجل السهم انشط تداولاته منذ أكثر من 3 سنوات تقريبا، كما شهد سهم الوطني تداولات قوية أيضاً في تلك الجلسة، حيث تم تداول

للتعافي من تبعات الأزمة المالية والتحصن من الركود الاقتصادي

7 إستراتيجيات لتحفيز «دينامو» مجتمع الأعمال الكويتي

المستقر في المستقبل المنظور عبر تنوع مصادر الدخل وعدم وضع البيض كله في سلة استثمارية واحدة، مبيناً أن الاتجاه الآن هو تركيز أنشطة الشركات على تقديم خدمات ومنتجات معينة بدلاً من التشتت والتعدد غير المفيد، فضلاً عن ضرورة الحد مما يمكن تسميته بظاهرة «تفريغ الشركات»، والتي شهدتها السنوات الماضية من الإفراط المبالغ فيه في تأسيس الشركات التابعة والزمية دون أن يشكل ذلك إضافة نوعية لإنتاجية وربحية الشركة الأم.

ولفت إلى أن من شأن ذلك ضمان الاحتفاظ بأصحاب المهارات والكفاءات، واكتساب ولاء العملاء، وحماية المعلومات الحساسة والخاصة، مع استيعاب المخاطر المتغيرة والاستجابة لها، وتقييم رأس المال وإدارة الأصول بفاعلية والإستفادة من البيانات والمعلومات المتاحة في الشركة لاتخاذ القرارات السليمة في الوقت المناسب، ومن ثم اتخاذ قرارات الاستثمار الصائبة في ظل بيئة من الرقابة التنظيمية المحكمة.

وفي هذا السياق، يتفق كل من د. المطيري والشخص على أنه على الشركات الكويتية العمل من الآن فصاعداً في ظل عالم مختلف تماماً عن ذلك الذي تواجه منذ عامين وفي ظل بيئة تفرض عليها تحدياتها يوماً بعد يوم، الأمر الذي يفرض على هذه الشركات إيجاد مصادر نمو جديدة عبر الاستثمار الخارجي لاسيما أن السوق الكويتي قد تشبع، ويشهد منافسة محتدمة، في الوقت الذي تتوافر فيه فرص استثمارية جديدة في بعض اسواق المنطقة الواعدة والرائجة المركزية مثل المركزي الأوروبي والياباني والصيني تتطلع إلى هذه الوسيلة لتحفيز اقتصادياتها.

وأوضح أنه من خلال استعراض السابقة عندما اتخذ الفيدرالي الأميركي قرار التيسير الكمي الأول والثاني نتج عنه تحول أغلب هذه الأموال المطبوعة إلى شراء الذهب والمحافظة على قيمة هذه الأموال ضد عمليات التضخم لان الكثير من الاقتصاديين يدركون أن ضخ السيولة بالأسواق في أوقات التآزيم يفقد السلع القوة الشرائية ويزيد من نسب التضخم فتكون الوسيلة الوحيد لحفظ الأموال هي تخزينها في الذهب والتي أصبحت أحد أهم أدوات النجاة للكثير من الشركات والمؤسسات الاقتصادية الكبرى والصغرى على السواء.

● محمد البدر



ميجم الشخص

التسهيلات الائتمانية (مقابل نحو 8,947 مليار دينار في نهاية ديسمبر 2011).

إصلاح البيت من الداخل

هذا المناخ الاقتصادي غير المواتي يستدعي من الشركات الكويتية اتباع سلسلة السياسات والاستراتيجيات لتحفيز «دينامو» مجتمع الأعمال الكويتي.

وإذا كان من المعلوم أن بعض هذه السياسات والاستراتيجيات كانت معروفة من قبل، إلا أن الأمر الحيوي في هذا السياق والجديد، هو أن التحديات والرهانة والمستقبلية تفرض على الشركات مختلف أنواعها وأنشطتها، ضرورة الأخذ بهذه الاستراتيجيات بشكل جماعي ومنظم، وليس على نحو عشوائي، وموسمي أو حسب الضرورة كما كان شائعاً قبل سنوات.

ويمكن تقسيم هذه الاستراتيجيات إلى نوعين رئيسيين، يرتبط أولهما بما يمكن أن نسميه «الإصلاح الداخلي»، والذي يقوم على تقييم ذاتي من قبل الشركات ومنظمات الأعمال، بهدف تخصيص الوضع الراهن، والوقوف على مواطن الخلل والسيئات، وفي الوقت ذاته استكشاف عناصر القوة وتميزها.

علي هذا الصعيد، يرى خبراء اقتصاديون أن الأزمة الأولى من استراتيجيات «التعافي والتحصن» - إن جاز التعبير - تتمثل في 5 خطوات رئيسية، هي: التدقيق الداخلي، إدارة المخاطر، الحوكمة، استشارات الأعمال، والتواكب التكنولوجي.

أستاذ الإدارة والمالية العامة في جامعة الكويت والمستشار بالمجلس الأعلى للتخطيط والتنمية د. يوسف المطيري قال إن الشركات والمؤسسات الكويتية لاسيما تلك الرائدة وصاحبة الخبرة والوزن الاقتصادي الثقيل يجب عليها تفعيل الأدوار التي تقوم بها لجان التدقيق ومقو الحسابات الداخلية، ومديرو إدارات المخاطر والمديرون الماليون، بالإضافة إلى مديري تكنولوجيا المعلومات، بما يصب في صالح تقليص الخسائر، وتقليل المصروفات، وتعظيم الربح، مع ضمان توفير فرص للنمو



د. يوسف المطيري

والعوامل تجعل المناخ الاقتصادي في الكويت يمر بمرحلة حرجة، مما يفرض على الشركات الكويتية اتباع استراتيجيات معينة تمكنها من التعافي من تبعات الأزمات المالية العالية، وفي ذات الوقت التحصن من أي ركود اقتصادي محتمل، ومن ثم الانتقال إلى مرحلة جديدة من النمو.

المشهد الائتماني والتنموي

تشير الإحصاءات والتقارير المتخصصة إلى أن نسبة النمو في الحفظة الائتمانية لدى البنوك الكويتية هي أقل نسبة نمو في دول الخليج عموماً خلال عام 2011، حيث فقدت الكويت المركز الثالث بعد الإمارات والسعودية من حجم التسهيلات الائتمانية، وذلك لصالح البنوك القطرية التي بلغت محفظتها الائتمانية 94 مليار دولار في حين بلغت الحفظة الائتمانية لدى البنوك الكويتية 92,5 مليار دولار.

وقد زاد الطين بله، الوضع المالي غير المناسب لبعض الشركات الكويتية التي تعاني من مشكلة السيولة بسبب الديون والوضع الصعب للقطاع الخاص في الكويت، فضلاً عن التباطؤ في تنفيذ مشاريع خطة التنمية، مما أضاف المزيد من الضغوط على نمو التسهيلات الائتمانية، ذلك أنه على الرغم من الفوائض المالية الكبيرة لايزال حجم الإنفاق التثموي والاستثماري الحكومي ضعيفاً.

وتبدو الصورة أكثر وضوحاً إذا ما علمنا أن حجم التسهيلات الائتمانية في الكويت لا يتعدى 13٪ فقط من إجمالي التسهيلات الائتمانية الممنوحة من البنوك الخليجية بنهاية عام 2011 (بعدها كانت نسبتها بنهاية عام 2006 نحو 15٪)، مقارنة بـ 37٪ للبنوك الإماراتية، و31٪ للبنوك السعودية.

وكتيجة للتوقف شبه الكامل للمشاريع التنموية، ومن ثم ضعف إقبال الشركات على الائتمان، ارتفعت نسبة التسهيلات الشخصية التي تقدمها البنوك للأفراد، فقد أشارت البشرة الشهرية لبنك الكويت المركزي الصادرة في مارس 2012 إلى أن إجمالي التسهيلات الشخصية بلغ نحو 9,181 مليار دينار، أي ما نسبته 35,3٪ من إجمالي

أصبح محط أنظار المستثمرين في الكويت حامد: الذهب في طريقه لـ 2000 دولار للأونصة فور إقرار الفيدرالي الأميركي التيسير الكمي الثالث المرتقب صدوره سبتمبر المقبل



والباقي مشغولات ذهبية وان الأزمة الاقتصادية نتج عنها إغلاق عدد من محلات الذهب وأن بعض المحلات اتجهت لبيع الفضة لانخفاض أسعارها مقارنة بأسعار الذهب خاصة أن سعر كيلو الذهب يساوي 55 كيلو من الفضة. وبين حامد أنه خلال السنوات الماضية كان حجم المشغولات الذهبية بقدر الولايات المتحدة والعالم الذهب وأن الدولار هو العملة الاحتياطية الرئيسية في العالم وإذا ازداد التضخم على أثر هذه السياسة فسيتجه المستثمرون إلى الذهب كملأ آمن. وأشار حامد إلى أنه منذ 3 سنوات أصبح الذهب محط أنظار المستثمرين في الكويت مبيناً أن أكثر من 25٪ من السيولة التي هربت من السوق بسبب انخفاض البورصة دخلت سوق الذهب، وأن الأزمة الاقتصادية أيضاً دفعت الغالبية العظمى من المواطنين للاستثمار في الذهب.

وذكر حامد أن قسم السبائك في مجموعة الزمردة للمجوهرات حقق من 18 إلى 22 أرباحاً خلال العام 2011 مبيناً أن عملاء الشركة وهم أفراد اشترتوا سبائك ذهبية عيار 24 جرام وأن بعضهم حقق 15٪ أرباحاً خلال 2011 ومنهم أيضاً من حقق 60٪ أرباحاً خلال هذا العام وأن ارتفاع نسبة الأرباح تتحقق حسب عدد مرات شراء وبيع الذهب خلال العام الواحد. وذكر أن 10٪ من إجمالي سوق الذهب في الكويت عبارة عن مجوهرات و15٪ فضة

توقع مدير قسم السبائك في مجموعة الزمردة للمجوهرات رجب حامد في تصريح لـ «الأنباء» أن تكتسب أسعار الذهب حاجز الـ 2000 دولار للأونصة الواحدة في حال أقر الفيدرالي الأميركي مشروع التيسير الكمي الثالث «طباعة الأموال» المرتقب تنفيذه خلال شهر سبتمبر المقبل تقريباً. وأضاف حامد أن التيسير الكمي أو طباعة الأموال هو الحل الأمثل للفيدرالي الأميركي كما أن معظم البنوك المركزية مثل المركزي الأوروبي والياباني والصيني تتطلع إلى هذه الوسيلة لتحفيز اقتصادياتها.

وأوضح أنه من خلال استعراض السابقة عندما اتخذ الفيدرالي الأميركي قرار التيسير الكمي الأول والثاني نتج عنه تحول أغلب هذه الأموال المطبوعة إلى شراء الذهب والمحافظة على قيمة هذه الأموال ضد عمليات التضخم لان الكثير من الاقتصاديين يدركون أن ضخ السيولة بالأسواق في أوقات التآزيم يفقد السلع القوة الشرائية ويزيد من نسب التضخم فتكون الوسيلة الوحيد لحفظ الأموال هي تخزينها في الذهب والتي أصبحت أحد أهم أدوات النجاة للكثير من الشركات والمؤسسات الاقتصادية الكبرى والصغرى على السواء.

● عاطف رمضان



رجب حامد